

الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر 1980-2010: بين ضعف النتائج المحققة و الطموحات الكبرى المرجوة

أ/بودواية محمد - جامعة الجزائر 03

الملخص:

لقد عرف القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر تطبيق إصلاحات عديدة إنطلاقاً من سنة 1980 و إلى غاية سنة 2010 بهدف الزيادة في إنتاج الثروة في الجزائر و إدراجه ليعمل نظام إقتصاد السوق، لا سيما و أن الجزائر هي بصدد إجراء مفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة (OMC) للاندماج في الاقتصاد العالمي، غير أن هذه الإصلاحات لم تأتي بالنتائج المرجوة و لم تحقق الأهداف المسطرة، و تبقى الجزائر رهينة للأسواق الدولية للمنتجات الصناعية و لا تتوقف فاتورة المنتجات الصناعية في الإرتفاع من سنة لأخرى ملقبة عبئاً أكبر على ميزانية الدولة، و يعد تسيير هذا القطاع الإستراتيجي تسييراً بدون الإستناد إلى العلم و الفكر الاقتصادي.

و تملك الجزائر إمكانيات و مؤهلات ضخمة لتحليق القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر و الخروج نهائياً من التبعية الدائمة لقطاع المحروقات، و يكمن مفتاح الحل في ضرورة وجود إرادة سياسية لتحليق بالقطاع الصناعي حيث يتوجب تغيير سلطة إتخاذ القرار الاقتصادي في القطاع الصناعي ثم تحديد أهداف و طموحات بعيدة لهذا القطاع تجسد في إستراتيجية حقيقية تكون في إطار تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات، الإصلاحات المطبقة، القطاع العمومي، إقتصاد السوق، القطاع العام و القطاع الخاص، إنتاج الثروة.

Résumé:

Le secteur industriel hors hydrocarbures en Algérie a connu l'application de plusieurs réformes de 1980 jusqu'à l'année 2010, afin d'augmenter la production de la richesse en Algérie et l'inclusion de ce secteur à travailler dans un nouveau système économique qui est le système économique économie de marché, notamment l'Algérie est dans un processus de négociations avec l'Organisation mondiale du commerce (OMC) pour l'intégration dans l'économie mondiale, mais les réformes n'ont pas donné de résultats escomptés et ils n'ont pas atteint les objectifs soulignés, et l'Algérie reste otage des marchés internationaux pour les produits industriels et la facture des produits industriels ne cessent d'augmenter d'une année à l'autre, en jetant un fardeau plus lourd sur le budget de l'Etat, ainsi que la gestion de ce secteur stratégique n'est compatible avec la science et de la pensée économique.

Et l'Algérie possède des capacités et qualités énormes pour faire décoller ce secteur industriel hors hydrocarbures en Algérie, et la sortie définitive de la dépendance des hydrocarbures des ainsi la clé de la solution réside dans la nécessité d'une volonté politique pour faire décoller ce secteur industriel hors hydrocarbures, où il faut changer l'autorité de prendre de décision économique dans le secteur industrielle hors hydrocarbures, puis fixer les objectifs et les grandes ambitions pour ce secteur et les concrétisera dans une stratégie réelle dans un cadre de la réalisation des taux des taux élevés de la croissance économique.

يعتقد الكثير أن عدم تحقيق القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات لنتائج هامة منذ عدة عشرات من الزمن بالرغم من الإصلاحات المطبقة عليه انطلاقا من إعادة هيكلة العضوية و المالية، إلى القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية (استقلالية المؤسسات العمومية 1988)، إلى قانون صناديق المساهمة، إلى القانون المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة 1995، ثم إلى الخصوصية و وصولا إلى الإستراتيجية الصناعية الجديدة، إلى وجود قطاع عمومي مهيم و غياب القطاع الخاص، و أيضا غياب الشراكة مع الخارج و عدم إنفتاح هذا القطاع على الخارج، حيث يبقى هذا القطاع عاجزا عن بلوغ الأهداف الكبرى و الطموحات المشروعة للجزائريين و يبقى بعيدا عن تجسيد الأهداف الرسمية المعلنة، و لاسيما تلبية الحاجيات الأساسية للمنتجات الصناعية بالنسبة للجزائريين التي تبقى فعل القطاع الخارجي.

و بناء على ما سبق، تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الجوهرى التالي :

هل حقيقة أن غياب آليات إقتصاد السوق في الجزائر و غياب الشراكة مع الخارج هي سبب و عائق منع من تحقيق النتائج المرجوة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات، و أين يكمن في الحقيقة سبب الأداء الضعيف لهذا القطاع ؟ ثم كيف يمكن جعل هذا القطاع دعامة أساسية لإنتاج الثروة في الجزائر ؟

1. فرضيات الدراسة:

- ستؤدي الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات إلى ظهور مؤسسات عمومية فعالة التي تسمح بإنعاش الإقتصاد الوطني و إنتاج الثروة.
- إن تشكيل الشركات القابضة يملية عدم وجود قطاع خاص قادر على شراء حصة هامة من الأصول لمؤسساتنا الكبرى.
- إن تشكيل الشركات القابضة العمومية على الطريقة الإيطالية هي مرحلة إلى خصوصية المؤسسات العمومية و بناء إقتصاد صناعي خاص.
- ستسمح الإستراتيجية الصناعية الجديدة بطرح حلول لمعالجة القطاع الصناعي العمومي المريض تهدف إلى إعادة الهيكلة، التفريع للمؤسسات، خلق أقطاب صناعية و إدخال صناعات جديدة تعرف تنافسا كبيرا في بلدان و مناطق أخرى من العالم، الأمر الذي سيسمح بالزيادة في إنتاج الثروة.

- إن الإعتماد على العلم و العقل و الاقتصاد المبني على المعرفة هو الحل الحقيقي لتحليق القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

2. أسباب إختيار الموضوع:

- يرجع سبب إختيار هذا الموضوع إلى الإصلاحات العديدة التي طبقت على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر و التي لم تسمح بنهوض هذا القطاع، حيث لا تتجاوز مساهمته في الناتج الداخلي الخام نسبة 5 بالمائة و هي مساهمة ضعيفة مقارنة بنسبة مساهمته في سبعينيات القرن الماضي التي كانت تقدر بـ 20 بالمائة.

- عدم قدرة السلطات العمومية على إنعاش هذا القطاع الهام لدعم إنتاج الثروة الوطنية.
- الضبابية في تحديد الأسباب التي تبقي على الشلل الدائم في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات و تمنح له دورا فعالا في دفع النمو الاقتصادي في الجزائر.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- دراسة الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر إنطلاقا من سنة 1980 و إلى غاية سنة 2010 و توضيح النتائج المحققة لاسيما بعد أصبح هذا القطاع بنسبة كبيرة في يد القطاع الخاص.

- دراسة الجدوى من هذه الإصلاحات المطبقة و تقدير النتائج المحققة بالأهداف المعلنة.
- دراسة موضع الخلل في عدم القدرة على تحديد و بناء أهداف التي ينبغي تجسيدها ميدانيا في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

- دراسة الكيفية التي يتم بموجبها التحليق بهذا القطاع الإستراتيجي لأجل دعم إنتاج الثروة في الجزائر.

4. منهج الدراسة

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة المدروسة تعبيرا كيميا و كيفيا من خلال جمع المعلومات و تصنيفها و من ثم تحليلها و كشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها تفسيرا كافيا و الوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في فهم و تشخيص الإشكالية و فهم أسبابها.

5. تقسيمات الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور، و قد تناولنا في المحور الأول عرض أهم الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1980-2010، ثم في المحور الثاني قمنا بتقييم الإصلاحات المطبقة على المؤسسات العمومية خلال الفترة 1980-2010، و في المحور الثالث درسنا وضعية النشاط الصناعي في الجزائر إلى غاية سنة 2010، و في المحور الرابع قمنا بتقديم رؤية و مقارنة جديدة للنهوض و التحليل بالقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

أولا: عرض أهم الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1980-2010.

1- إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية (1980):

مباشرة بعد السنوات الأولى التي أعقبت نيل الجزائر لاستقلالها الوطني و من أجل نھوضها بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية تبنت الجزائر إستراتيجية للتنمية مبنية على نموذج الصناعات المصنعة، هذه الإستراتيجية سمحت بخلق قاعدة صناعية و تشكيل نسيج من الشركات الوطنية الكبرى التي أوكلت لها مهمة استرجاع الثروات الوطنية و تنمية الفروع الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، غير أن تكيف أشكال تنظيم هذه المؤسسات العمومية في التنمية التوسعية للاقتصاد قد أدى إلى تركيز معلن عنه في الهياكل، كما أن تداخل دور الدولة و دور المؤسسة العمومية أدى بهذه الأخيرة إلى تطوير نشاطات اجتماعية كالنقل، الصحة، نشاطات رياضية... الخ، ترجم بثقل في تسيير المؤسسات و الاقتصاد في مجمله، الأمر الذي جعل تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات و تطور اللامركزية و تنمية المبادرات أكثر صعوبة (1).

و مع بداية سنوات الثمانينيات و لأجل إيجاد حل للمشاكل المطروحة، قامت السلطات العمومية بتطبيق برنامج سمي ببرنامج إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية، و استندت فيه على فرضيتين أساسيتين هما (2):

- كلما هو أصغر هو قابل للتحكم فيه أكثر.

- لا توجد هناك اقتصاديات الحجم في أغلبية قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني.

و قد اعتقدت السلطات العمومية أن الإصلاح المتمثل في إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية هو الحل الأنسب الذي يمكن المسيرين من التحكم في المؤسسات و في مردوديتها المالية و الاقتصادية، و بالتالي يمنح الفعالية للجهاز الإنتاجي الوطني.

1-1- إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية⁽³⁾:

بموجب المرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 المتعلق بتنفيذ إعادة هيكلة المؤسسات، تم تطبيق العملية الأولى لإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية، هذا التدبير الإداري قسم 66 شركة وطنية التي كانت في السابق تشكل المفخرة بالنسبة للجزائر إلى 574 وحدة للإنتاج و التوزيع، و على سبيل المثال تم تقسيم شركة سوناطراك التي كانت تشكل مزهرية قطاع الدولة إلى 13 وحدة مستقلة، في حين أن الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية قد تم تفكيكها إلى ستة وحدات، إلى جانب هذه المؤسسات الصغرى الصناعية و التجارية، يضاف إليها تنظيم مؤسسات البناء و الأشغال العمومية و الخدمات إلى مؤسسات عمومية محلية، و قد بلغ عدد المؤسسات العمومية المحلية في سنوات الثمانينيات 700 وحدة على مستوى الولايات و حوالي 1000 أخرى على مستوى البلديات.

1-2- إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية:

و تطبيقا للمرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 المتعلق بتنفيذ إعادة هيكلة المؤسسات، فقد تم الانطلاق في عملية إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات بكثافة ابتداء من 1983، و قبل نهاية المخطط الخماسي 1980-1984 فقد تم إعادة هيكلة حوالي 300 مؤسسة عمومية كانت موضوع إعادة هيكلة عضوية من قبل⁽⁴⁾.

إن تجربة إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية التي شرع فيها في بداية الثمانينيات و التي لم تؤدي إلى إعادة النظر في نظام المالك المهيمن و الوحيد الذي كان للدولة على المؤسسة لم تكن مشجعة لتحقيق الأهداف التي كانت ترمي إليها تلك التجربة، بل على العكس من ذلك فقد أدت إلى تفكيك الجهود، و قد نتج عنها التبذير و الكثير من التكرار في الأعمال⁽⁵⁾، لهذا فقد توجه النقاش نحو منطق آخر للإصلاح حول مبدأ استقلالية التسيير و استقلالية المؤسسة، في هذا السياق، قامت السلطات العمومية بتاريخ 12 جانفي 1988 بإصدار مجموعة من القوانين المتعلقة بالإصلاحات و يتعلق الأمر بستة (06) قوانين، منها الجديدة و أخرى معدلة و مكملية تنظم استقلالية المؤسسة.

2- القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية (استقلالية المؤسسات العمومية)**1988:**

لقد كان القطاع العمومي في الاقتصاد الجزائري هو المهيمن دائما، و عرقل النظام الثلاثي للدولة التي تعتبر في الاقتصاد مالكة، مسيرة و قوة عمومية عمل المؤسسة العمومية كشركة تجارية و كمؤسسة اقتصادية حقيقية، لأجل ذلك فقد اقترح الإصلاح المتضمن في القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية بصفة أساسية تحرير المؤسسة العمومية بإخضاعها جوهريا إلى قوانين السوق، و بالتالي فالهدف من وراء عملية استقلالية المؤسسات العمومية ماليا و إداريا بموجب هذا القانون هو إجراء قطعية مع مرحلة التسيير الإداري لهذه المؤسسات التي تميز بها الاقتصاد الوطني في الفترات السابقة، و قد أدى منح الاستقلالية للمؤسسات إلى إسقاط أحد أهم حجري الزاوية الاقتصادية للاشتراكية الجزائرية و هما التسيير الاشتراكي للمؤسسات لسنة 1971 و النظام العام للعمال⁽⁶⁾.

و وفقا لما جاء في المادة الثالثة (03) من القانون رقم 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، تشكل المؤسسة العمومية الاقتصادية الوسيلة المفضلة لإنتاج المواد و الخدمات و تراكم رأس المال و تعمل هذه المؤسسة في خدمة الأمة و التنمية وفق الدور و المهام المنوطة بها و تتمتع بالشخصية المعنوية التي تسري عليها قواعد القانون التجاري إلا إذا نص صراحة على أحكام قانونية خاصة، و لأجل تحقيق أهداف هذه المؤسسة فقد اتخذ القانون السالف الذكر شكلين من أشكال الشركات، حيث تنص المادة الخامسة (05) على أن: " المؤسسات العمومية الاقتصادية، هي شركات مساهمة أو شركات محدودة المسؤولية تملك الدولة و/ أو الجماعات المحلية فيها مباشرة أو بصفة غير مباشرة، جميع الأسهم و/ أو الحصص و يتوقف الاختيار بين أحد الشكلين المنصوص عليهما أعلاه على ميدان عملهما و أهميته في التنمية الاقتصادية "، هذه المؤسسة هي مزودة برأسمال اجتماعي كما جاء في المادة السادسة (06) التي تنص: " يكون للمؤسسة الاقتصادية رأس مال، تكتبه أو تدفعه، حسب الحالة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة الدولة أو الجماعات المحلية أو مؤسسات عمومية اقتصادية أخرى "، و هي أيضا مزودة بميكانيزم للتسيير، منها الجمعية العامة، مجلس الإدارة بالنسبة للمؤسسة العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركة مساهمة و مجلس مراقبة بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة و المديرية العامة المكلفة بالتسيير.

إذن، فالجديد الذي جاء به القانون رقم 88-01 هو أنه منح المؤسسة العمومية هامش حركة أكثر أهمية في تسيير الأعمال الجارية من فترة الاقتصاد الممركز، و قد سمح لها برفع الأسعار بالنسبة

لمنتجاتها بتطبيق القانون رقم 89-12 المتعلق بالأسعار، و يمكن لها أيضا تحديد كميات مكافأة العمال عن طريق اتفاقيات جماعية بعد إلغاء النظام العام للعمال بواسطة القانون 90-02 المؤرخ في 21 أبريل 1990، هذه النصوص القانونية تهدف إلى جعل الشخصية الأولى للمؤسسة رب عمل حقيقي عمومي للتسيير المخصص للموارد العمومية بدون خصوصية للملكية.

3- قانون صناديق المساهمة 1988:

إن الهدف من صدور القانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة هو خلق شركات لتسيير القيم المنقولة، و طبقا لما جاء في نص المادة الثانية (02) من هذا القانون يعمل صندوق المساهمة كعون ائتماني للدولة التي تسند إليه رؤوس أموال عامة يتولى تسييرها المالي و يتولى الصندوق القيام باستثمارات اقتصادية لحساب الدولة، لا سيما عن طريق المساهمة في رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية بهدف تحقيق أرباح مالية و بهذا يشكل حافضة للقيم المنقولة التي يتولى تسييرها، و قد منح المشرع هذا الصندوق طبقا لنص المادة العاشرة (10) من القانون دور دراسة و تنفيذ كل تدبير من شأنه تشجيع التوسع الاقتصادي و المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية التي يحوز أسهما أو حصصا في رأسمالها، و غاية ذلك هو تحقيق أرباح ضمن الشروط التي يحددها مخططة المتوسط الأمد، و ما تجدر الإشارة إليه، أن الصندوق لا يعتبر مؤسسة مصرفية و بالتالي فلا يجوز له تسيير حسابات الإيداع و اللجوء إلى الادخار و ذلك حسب نص المادة التاسعة (09) من القانون (7).

4- القانون المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة 1995:

بالنظر إلى النتائج السلبية المحققة من طرف صناديق المساهمة، التي كانت تعتبر مجرد عون ائتماني للدولة، و التي زادت في بيروقراطية إضافية على كاهل المؤسسات الاقتصادية، و كرست فكرة الاحتكار الاقتصادي على الأقل في الجانب المالي، قامت السلطات العمومية بإصدار الأمر رقم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة (8). و بموجب هذا فقد أعيد تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية في إطار شركات قابضة عمومية صناعية و مالية و أصبح القطاع العمومي يعمل ضمن نظام اقتصادي تم تجديده بصورة كلية، غير احتكاري، معرض للمنافسة، و خاضع للحساب الاقتصادي و كذا لقواعد القانون التجاري، و أصبح مفهوم الدولة المالكة، و الشريكة و المسيرة غير معمولاً به.

لقد بقيت الدولة هي المالكة، لكن وكلت سلطاتها كمالكة إلى شركات عمومية تعمل كمؤسسات اقتصادية و مالية مستقلة ذاتيا، هذه الشركات تقوم بتسيير مساهمات الدولة و لا تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تبقى مستقلة كليا، و تخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية للشركات القابضة فيما يخص قراراتها للشركات فقط، أما كل ما يتعلق بالجانب العملي اليومي فهو من الاختصاص المطلق للمؤسسة⁽⁹⁾.

4-1- المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE):

لقد نصت المادة 17 من الأمر رقم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير الأموال التجارية التابعة للدولة، على أنه ينشأ مجلس وطني لمساهمات الدولة يكلف بتنسيق نشاط الشركات القابضة العمومية و توجيهه و يزود هذا المجلس بكتابة تقنية دائمة توضع تحت سلطة مندوب لمساهمات الدولة يعين بمرسوم تنفيذي، و يوضع المجلس الوطني لمساهمات الدولة تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته و يحدد تشكيكه و سيره بمرسوم تنفيذي.

5- قانون الخوصصة 1995:

إن مسألة الخوصصة في بلادنا قد تم التطرق إليها في محيط صعب اجتماعيا و غير ثابت سياسيا، و قد عرف القانون الذي يضم خوصصة المؤسسات العمومية إعدادا تدريجيا قبل الوصول إلى الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، المعدل و المتمم بالأمر رقم 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997، وصولا إلى الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001، المعدل و المتمم، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها.

الأمر الأول الذي جاء لمعالجة مسألة خوصصة المؤسسات العمومية هو الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، هذا القانون الأساسي الذي له خاصية التطبيق على كل أشكال الخوصصة، وضع الإطار القانوني و المؤسسي الذي يتدخل في عملية الخوصصة قد أثار عند تطبيقه العديد من الانتقادات سواء في مؤسسات الخوصصة أو المتعاملين الاقتصاديين أو الشركاء الاجتماعيين (النقابة)، و بالتالي فشله كان مرتقبا بالنظر إلى الصعوبات بالنسبة للمستثمرين و نزاعات الاختصاص ما بين مختلف المؤسسات التي أدى إليها و حتى قبل تنفيذه، و قد كان هذا الأمر موضوع تعديل في مارس 1997 من أجل تلطيف الإجراءات و توسيع التدابير التحفيزية لا سيما بالنسبة لأجراء المؤسسات القابلة للخوصصة⁽¹⁰⁾.

إن تضاعف المتدخلين في عملية الخصخصة بدون سلطات حقيقية، التداخلات المتعددة في الاختصاصات، تحويل الشركات القابضة العمومية في الواقع إلى وصايات حقيقية، التنازع في الاختصاصات ما بين مجلس الخصخصة، الشركات القابضة العمومية و المجلس الوطني لمساهمات الدولة، العمل البيروقراطي للمتدخلين... الخ، هي كلها صعوبات و عوائق أعاق جهاز الخصخصة و أدت به إلى إنتاج معاكس للأهداف التي كان يبحث عنها، هذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى إصدار الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خصوصتها، هذا الإصلاح الذي في نفس الوقت أعاد تنظيم تسيير القطاع العمومي الاقتصادي قد أعاد أيضا رسم الجهاز المؤسساتي للخصخصة.

ثانيا : تقييم الإصلاحات المطبقة على المؤسسات العمومية خلال الفترة 1980-2010.

1- إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية 1980:

لقد اعتمد برنامج إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية الذي تم تطبيقه في 1980 على فرضيتين أساسيتين و هما: كلما هو أصغر هو قابل للتحكم فيه أكثر، و أنه لا توجد هناك اقتصاديات الحجم في أغلبية قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني، إن فشل هذه التدابير التصحيحية، كان مضمونا للأسباب الآتية:

✓ النظرية الاقتصادية و لا تجارب مختلف البلدان تدعو لرفض وجود اقتصاديات الحجم القطاعية (Economies d'échelles sectorielles)، بل على العكس من ذلك، فعولمة الاقتصاد و العدد الهائل من الاندماجات على المستوى العالمي تسمح بدعم الأطروحة المعاكسة أي وجود اقتصاديات الحجم (11).

- وفقا للنظرية الاقتصادية تتزايد غلة الحجم حينما ينمو ناتج المشروع بمعدل أكبر من المعدل الذي ينمو به حجمه و هذه الحالة قد تتحقق بسبب المزايا الناجمة عن التخصص و تقسيم العمل في ظروف اتساع حجم المشروع، و المشروع الأكبر حجما يتيح له إقامة وحدات متخصصة على درجة عالية من الكفاءة في مجالات البحث العلمي و التكنولوجي و الاستفادة بشكل مباشر من نتائج أعمالها و هذا أمر لا يتيح للمشروع الصغير، و كذلك يستطيع المشروع الأكبر حجما أن يعتمد على كفاءات تنظيمية أعلى حيث تحصل هذه مع مكافئات أكبر و يلاحظ أن الكفاءات التنظيمية العالية لها دور بارز في النظرية الاقتصادية كسبب لغلة الحجم المتزايدة، و يكون هناك تناقص في غلة الحجم لما يستنفذ المشروع العديد من المزايا المترتبة على الحجم الكبير (12).

و في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد العالمي يتميز باندماج أكبر للشركات المتعددة الجنسيات من أجل الاستحواذ على السوق العالمية، قامت الجزائر بتخطيط جهازها الإنتاجي الوطني و إفساد تنظيم حتى مؤسساتها الأكثر فعالية، فعوض أن يتم تشجيع اقتصاديات الحجم (Economies d'échelles) و الإنتاج الكبير من أجل الاستفادة من تزايد غلة الحجم، و بالتالي الرفع في معدلات النمو الاقتصادي فقد تم تفكيك المؤسسات الوطنية الكبرى إلى وحدات متوسطة و صغيرة و منعت هذه الأخيرة من أي إمكانية للتوسع و دخول الإنتاج الكبير، الأمر الذي شجع على تناقص غلة الحجم و هذا ما أدى إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر، و تعتبر سنة 1985 هي السنة التي شهدت بجلاء بداية ضعف معدلات نمو الناتج الداخلي الخام و تعطل الاقتصاد الوطني، هذا التعطل و الضعف في النمو الاقتصادي إنما هو ثمرة و نتيجة الإصلاحات المطبقة على الجهاز الإنتاجي الصناعي العمومي انطلاقا من 1980 التي أدت إلى تفكيك و تهديم هذا الجهاز و هو الجهاز الذي كانت تراهن عليه السلطات العمومية لتصنيع البلاد.

✓ كل مختص في التسيير يعرف بأن التحكم في التسيير هو غير مرتبط بحجم الشركات، فإذا كان هناك تحكم في التخطيط الإستراتيجي، التنظيم، إدارة الموارد البشرية و أنظمة المراقبة، فإنه يمكن النجاح مع أحجام ضخمة، لكن إذا كانت هذه الأوجه لم يتم التحكم فيها، فإنه سيتم الوصول إلى الإفلاس حتى مع شركات مكونة من بعض العشرات من العمال، فعلى سبيل المثال شركة أيكسون (EXXON) تتوفر على رقم أعمال الذي يتجاوز بعيدا الناتج الوطني الخام للاقتصاد الوطني و حجمها هو أكبر أكثر من عشرة مرات من حجم شركة سوناطراك، فلم تطرح أبدا مشكلة حجمها، في يومنا هذا، تسمح تقنيات التسيير الحديثة (الإدارة بواسطة الأهداف، مراكز المسؤولية و أخرى) في التوفيق بين الحجم، اقتصاديات الحجم و الفعالية، فلا توجد هناك رابطة ما بين التحكم في عملية التسيير و حجم الشركات، فالمسير الفعال في شركة صغيرة يكون نفسه فعالا أيضا في شركة كبيرة (13).

✓ نتيجة لنشر مؤسسات جديدة عبر البلاد، فقد كان من اليسر توقع مضاعفة نفقات الهياكل القاعدية (مديريات، كتابات مديرية... الخ) في مؤسسات مملوءة أيضا بالتكلفة الزائدة، هذه التكاليف الإضافية كانت تعكس سواء نحو شركات أخرى مطلقة كذلك عملية تضخمية، أو سواء تتم تغطيتها بواسطة الكشوفات، وهذا ما يفسر صعود العجز وضعف معدل استعمال القدرات (14).

إن التضخم و الإختلالات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الوطني في سنوات الثمانينيات و بداية التسعينيات من القرن الماضي كان أحد أسبابها تطبيق برنامج إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية في 1980، كما أن تطبيق هذا البرنامج لم يجعل العرض الصناعي الكلي مرنا و لم يحل المشاكل التي كان يعاني منها القطاع الصناعي العمومي، بل أدى إلى تفكيك و تحطيم الجهاز الإنتاجي الصناعي العمومي الأمر الذي عطل الاقتصاد الوطني و ساهم في جعل العرض الكلي صلبا، لذا قامت السلطات العمومية بإجراء إصلاحات اقتصادية أخرى مع نهاية الثمانينيات متمثلة منها بالأخص في القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

2- القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية و قانون صناديق المساهمة 1988:

لقد جاء القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية بصفة أساسية لتحرير المؤسسة العمومية الاقتصادية بإخضاعها جوهريا إلى قوانين السوق و إجراء قطعية مع مرحلة التسيير الإداري لهذه المؤسسات التي تميز بها الاقتصاد الوطني في الفترات السابقة، أما القانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة، فالهدف الذي جاء لأجله هو خلق شركات لتسيير القيم المنقولة، فالهدف النهائي لذين القانونين هو وضع المؤسسات العمومية الاقتصادية في بيئة تخضع لقوانين اقتصاد السوق، و معنى ذلك، إنتاج الثروة بواسطة هذا التنظيم الاقتصادي الذي يظهر فريدا من نوعه، لا سيما إذا عرفنا أنه عند إصدار سلسلة قوانين الإصلاحات بتاريخ 12 جانفي 1988 لم يتم بعد بناء اقتصاد السوق و أن القطاع الصناعي العمومي كان هو القطاع المهيمن، فهل حقق هذا الإصلاح الاقتصادي الأهداف المرجوة و ساهم بالتالي في جعل العرض الكلي الصناعي مرنا ؟ و ما علاقة هذا الإصلاح باقتصاد السوق و بالنظرية الاقتصادية ؟

قبل الإجابة عن التساؤلات السالفة الذكر، فإنه من الواجب و من اللائق تحديد مميزات اقتصاد السوق، إن الأمم المعاصرة هي اقتصاديات مختلطة و اقتصاد السوق لا يعني أبدا أن الدولة لا تملك أو لا تراقب المؤسسات الإستراتيجية، لكنه يستلزم بكل بساطة بأن يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في الاقتصاد الوطني من أجل أن تلعب ميكانيزمات السوق دورها كاملا و بفعالية، و عليه فالإشكالية التي كان ينبغي و يتوجب على أصحاب القرار الاقتصادي في الجزائر طرحها قبل إصدار مجموعة قوانين الإصلاحات في 12 جانفي 1988 هي التفكير في نوع التسيير الذي

يجب وضعه حتى يعمل اقتصاد السوق بفعالية، و الأسئلة التي كان يتوجب الإجابة عنها بطريقة علمية و دقيقة هي (15):

1- في التاريخ الاقتصادي المعاصر لا يوجد أي اقتصاد مزود بقطاع عمومي مهيم (بالنسبة المثوية للنتاج الوطني الخام) يعمل بفعالية مع ميكانيزمات السوق، الجزائر وحدها حاولت و تحاول أن تكون الاستثناء عن هذه القاعدة، هل يمكن لها فعل ذلك ؟

2- ماهي السياسة الصناعية الواجب إتباعها من أجل إدخال تنافسية أكثر في مختلف القطاعات ؟

3- ماهي الإجراءات، المعايير و الميكانيزمات التي يجب القيام بها من أجل خلق سوق حقيقي للمسييرين و الهروب من القرارات الإدارية و السياسية ؟

مع الأسف فقد تم إصدار مجموعة الإصلاحات الاقتصادية في 1988 دون الإجابة عن هذه الأسئلة، و منحت الاستقلالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية و طلب من مسيرها تسيير هذه المؤسسات وفق قواعد و ميكانيزمات اقتصاد السوق، دون أن يكون لدينا اقتصاد السوق و لا قواعده، بمعنى أن تسيير المؤسسات المذكورة كان في ظل غياب اقتصاد السوق و في غياب الميكانيزمات التي يعمل بها هذا الاقتصاد و النتيجة أن هذه الإصلاحات قد حولت المؤسسات العمومية إلى لعبة واسعة للاحتكارات و منعت هذه المؤسسات من الذهاب إلى الإفلاس.

إن السلطات العمومية أرادت تسيير قطاع صناعي عمومي مهيم في إطار قواعد و ميكانيزمات اقتصاد السوق كما جاء في الأهداف المحددة في قوانين الإصلاحات لسنة 1988، في الواقع العملي طبقت هذه الإصلاحات في بيئة اقتصادية لا تعرف اقتصاد السوق و لا مؤسساته و لا ميكانيزماته، فالمبادرين بهذه الإصلاحات قاموا بابتكار طريقة فريدة من نوعها في تسيير قطاع عمومي مهيم و تعني هذه الطريقة تسيير مخصوص للموارد العمومية بدون خصوصية للملكية مع واقع يتميز بغياب ميكانيزمات اقتصاد السوق، فالذي ينظر إلى هذه الوقائع بعين الباحث العلمي المدقق و المحصص الذي يحاول تفسير ما تم القيام به و ربط العلاقة ما بين إصلاحات سنة 1988 و العلم الاقتصادي، فإنه سرعان ما يستنتج بأن هذه الإصلاحات لا تعني اقتصاد السوق و لا علاقة لها باقتصاد السوق، لقد قمنا فقط بمحاكاة أسلوب تسيير المؤسسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية التي تتميز بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، الحرية و المنافسة التامة و قمنا بتطبيقه على قطاع عمومي مهيم في ظل غياب اقتصاد السوق، فكان

فشل هذا الأسلوب منتظرا بالنظر إلى أنه لا علاقة له لا بالنظرية الاقتصادية و لا بالعلم الاقتصادي، فالإصلاحات المذكورة أدت إلى إنتاج مجموعة من الاحتكارات منعت من تحقيق أهم الأهداف المرسومة و هو إنتاج الثروة في المجال الصناعي في الجزائر.

3- القانون المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة 1995:

في سنة 1995، قامت السلطات العمومية بإعادة تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية في إطار شركات قابضة عمومية صناعية و مالية و أصبح القطاع العمومي يعمل ضمن نظام اقتصادي تم تجديده بصورة كلية، غير احتكاري، معرض للمنافسة، و خاضع للحساب الاقتصادي و كذا لقواعد القانون التجاري، إذ أن تدخل سلطات الدولة في المؤسسة أي مفهوم الدولة المالكة، و الشريكة و المسيرة أصبح غير معمولاً به، لقد بقيت الدولة هي المالكة لكن و كملت سلطاتها كمالكة إلى شركات عمومية تعمل كمؤسسات اقتصادية و مالية مستقلة ذاتياً، هذه الشركات تقوم بتسيير مساهمات الدولة و لا تسيير المؤسسات الاقتصادية التي تبقى مستقلة كلياً، هذا الشكل من التسيير بواسطة الشركات القابضة يوجد في العديد من البلدان و القطاع العمومي الإيطالي كان و منذ مدة طويلة منظماً و فق هذا الشكل من التسيير، و قد استند أغلب المسؤولين الذين قاموا بتصميم هذا البرنامج على الحجج التي تدور حول النقاط التالية (16):

- الشركات القابضة هو شكل تنظيم للقطاع العمومي الذي أعطى نتائج جيدة في أماكن أخرى (لا سيما في إيطاليا) لماذا لا يمكن نقل العناصر الإيجابية إلى الجزائر ؟
- إن تشكيل الشركات القابضة هو مرحلة ضرورية قبل الخصخصة، لأنها تسمح بوضع المؤسسات المعنية في السكة، تقييمها و استرجاعها للقطاع الخاص.
- إن تشكيل الشركات القابضة يملية عدم وجود قطاع خاص قادر على شراء حصة هامة من الأصول لمؤسساتنا الكبرى.
- الشركات القابضة ستسمح بظهور شركات فعالة التي تسمح بإنعاش الاقتصاد الوطني و إنتاج الثروة.

فيما يخص في النقطة الأولى، فإننا لا نتوفر على الشروط اللازمة من أجل قطاع عمومي منظم على شكل شركات قابضة (أو على الطريقة الإيطالية) لكي يعمل لدينا بفعالية، فالاختلافات

الموجودة هي حجم القطاع العمومي (القيمة المضافة العمومية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام) و غياب المساهمة الخاصة.

أما النقطة الثانية، فتبرر الإصلاح الجديد بضرورة تحضير المؤسسات لخصوصتها، فإذا كانت الحالة كذلك، فقد تم إدخال مرحلة إضافية، غير ضرورية و مكلفة بعبارة الوقت و الموارد، فلا حاجة في خلق الشركات القابضة لأجل جعل مؤسساتنا قابلة للخصوصية، فالباب حول الخصوصية يستجيب لأغلبية الانشغالات، كما أنه لا تجارب البلدان الأخرى و لا الأوجه التقنية للخصوصية تدعو الجزائر إلى اللجوء إلى هذا النوع من التنظيم كشيء مسبق للتنازل عن المؤسسات.

أما الحجة الثالثة، فعدم وجود قطاع خاص من أجل إعانتته و تطويره، تجعل الشركات القابضة تعمل على إبقاء حضور القطاع العمومي في المجالات التي يتكفل بها جيدا القطاع الخاص و هذا ما يعمل على الإبقاء على المؤسسات على قيد الحياة بطريقة اصطناعية.

الحجة الأخيرة لفائدة الشركات القابضة تقول بأنه شكل تنظيمي الذي سيسمح بتحسين فعالية مؤسساتنا لأجل أن تكون أكثر استقطابا، هناك اختلاف ما بين مؤسسة مطهرة و شركة فعالة، فالمؤسسة المطهرة هي بكل بساطة التي توضع عداداتها في الصفر، أما الشركة الفعالة فهي التي تتمتع بإستراتيجية، مخطط عملياتي، نظام مالي، تسويق، تسيير للموارد البشرية، و مراقبة ملائمة، فيمكن خوصصة المؤسسة مباشرة عند القيام بتطهيرها المالي، لكن الانتظار حتى تكون فعالة لخصوصتها فهو التناقض، إن الهدف من الخصوصية هو بالتحديد جعل الجهاز الإنتاجي فعالا، لكن إذا وصلنا مع الشركات القابضة إلى هذه النتيجة فلماذا إذن اللجوء إلى الخصوصية؟

لقد كان مؤيدو الإصلاح بواسطة الشركات القابضة يسبحون في تناقضات بدون أن يعلموا، و قد شكلت الشركات القابضة العمومية ضياع صاف لوقت ثمين و كانت مضرة بالاقتصاد الوطني، فكان يجب التخلص منها قبل أن تزيد في الأزمة، كما أن من الأسباب التي أدت إلى تعطل مسار الخصوصية في الجزائر هو التداخل الحاصل في الصلاحيات ما بين مسؤولي الأجهزة المكلفة بالخصوصية و مسؤولي الشركات القابضة العمومية، و ما هو متعارف عليه، هو أن أغلبية البلدان التي تتعرض للانحراف هي تلك التي يكون لديها عشرات مراكز القرار، في الجزائر لم يكن هناك رئيس جوق وحيد فيما يخص عملية الخصوصية، بل كان هناك ثلاثة إلى أربعة رؤساء جوق، فنجاح الإصلاحات في الجزائر كان يستوجب أن يكون هناك مركز قرار واحد الذي يوجه و يقود

الإصلاحات الاقتصادية، لكن مع الأسف هذا الأمر لم يتحقق في الواقع، لذا فالتسيير بواسطة الشركات القابضة العمومية قد ساعد في الإبقاء على حالة الجمود في الإصلاحات الاقتصادية و منع المرور إلى خوصصة المؤسسات العمومية و بناء اقتصاد جديد هو اقتصاد السوق، كما أنه لم يؤدي إلى جعل الجهاز الإنتاجي الصناعي العمومي فعالا و قادرا على إنتاج الثروة، و دليل ذلك أن مساهمة القطاع الصناعي العمومي في الناتج الداخلي الخام لم تتوقف عن التناقص كما سنراه لاحقا من خلال المعطيات الإحصائية.

4- قانون الخوصصة 1995:

انطلاقا من سنة 1980 و قبل الوصول إلى مسألة خوصصة مرت المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر بالعديد من التجارب مثل إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية، استقلالية المؤسسات، الشركات القابضة العمومية، و كل هذه التجارب لم تمكن من جعل الجهاز الإنتاجي الصناعي العمومي فعالا و قادرا على إنتاج الثروة، كما أنها لم تتمكن من المساهمة في جعل العرض الكلي أقل صلابة.

إن العلم الاقتصادي و التسيير لما يتوصلا بعد إلى إنتاج قواعد و مبادئ التي تسمح بتسيير بصفة فعالة القطاع العمومي الواسع (المسيطر) مع ميكانيزمات السوق، و تحديدا حتى لا يكون القطاع العمومي مسيطرا، فإنه يمثل من 15 إلى 35 بالمائة من القيمة المضافة بالنسبة للناتج الداخلي الخام (17).

مع بداية سنة 2007 قامت السلطات العمومية بطرح حلول لمعالجة القطاع الصناعي العمومي المريض بواسطة الإستراتيجية الصناعية الجديدة و التي تهدف إلى إعادة الهيكلة، التفرع للمؤسسات، خلق أقطاب صناعية و إدخال صناعات جديدة تعرف تنافسا كبيرا في بلدان و مناطق أخرى من العالم (18)، إن وضعية القطاع الصناعي لا تسمح بتطبيق أية إستراتيجية جديدة و الضرورة تقتضي إتمام بناء اقتصاد السوق بإتمام مسار الخوصصة و بناء مؤسسات اقتصاد السوق، لا سيما و أن مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر قد طالت و لم تعرف نهاية لها و مشكلتنا أننا نريد اقتصاد سوق بدون خوصصة، و لا أحد و في أي مكان في العالم نجح في بناء اقتصاد سوق مع وجود قطاع عمومي نسبته هامة أمام الاقتصاد الوطني، إن القطاع العمومي في الجزائر لازال هو القطاع المسيطر على الرغم من تراجع و تطور القطاع الخاص وفق ما يوضحه الجدول أسفله.

جدول رقم (1): تطور هياكل القيمة المضافة بالنسبة المئوية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام الجزائري حسب النظام القانوني للقطاع خلال الفترة 1974-2004.

السنوات	1974	1984	1994	2004
القطاع عمومي بالنسبة المئوية	58,6	69,5	53,4	52
القطاع خاص بالنسبة المئوية	41,4	40,5	46,6	48
المجموع بالنسبة المئوية	100	100	100	100

Source : [http:// www.ons.dz/](http://www.ons.dz/) page consulté le 20.03.2010.

انطلاقا من سنة 1995 و إلى غاية 2001 بقيت حصيلة خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية محتشمة إن لم نقل سلبية، هذا الفشل يعود حسب الدراسة المعدة من طرف الجمعية الوطنية لتنمية اقتصاد السوق أنه عند تطبيق الأمر رقم 95-22 السالف الذكر كانت هناك 14 هيئة بما فيها الشركات القابضة العمومية و لجنة مراقبة عمليات الخوصصة، تشتغل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالخوصصة و لم تتأخر عن الظهور نزاعات الاختصاص بالخصوص ما بين المجلس الوطني لمساهمات الدولة و المجلس الوطني للخوصصة ⁽²⁰⁾. إن حصيلة عملية الخوصصة انطلاقا من 26 أوت 1995 و إلى غاية أوت 2001 كانت مخيبة، و إذا أخذنا بدراسة صادرة عن منتدى رؤساء المؤسسات، فإن هذه الحصيلة تتلخص في ⁽²¹⁾:

- ثلاث عمليات للبورصة: فتح رأس مال لشركة صيدال و فندق الأوراسي (20 بالمائة) و رفع رأس مال إرياض سطيف (20 بالمائة).

- التنازل عن بعض الصيدليات العمومية.

- ثلاثة عمليات شراكة مع متعاملين أجانب (سيدار، فرفوس، إيناد).

- التنازل عن أصول بعض الشركات العمومية للعمال.

و لأجل التخلص من العوائق الميدانية التي تمت ملاحظتها أثناء تطبيق الأمر رقم 95-22 السالف الذكر، قامت السلطات العمومية في سنة 2001 بإصدار نص قانوني آخر هو الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها، الذي تم تعديله و إتمامه لاحقا، إلا أنه و بالرغم من ذلك، فإن ملف الخوصصة لا يزال مفتوحا و إلى يومنا هذا لم يعرف مسار الخوصصة نهاية له، فالحكومات المتعاقبة لم تعرف

ماذا تريد من عملية الخصخصة هل تعظيم مداخيلها أم تطوير تنافسية المؤسسة أم إنهاء الاحتكار العمومي و فقط، إن الخصخصة لا تهدف إلى الربح بل إلى خلق اقتصاد تنافسي ناجح و فعال هو اقتصاد السوق يقوم على تشجيع المقاولات الخاصة و إنتاج الثروة وهو الهدف الذي فشلت الحكومات الجزائرية المتعاقبة في تحقيقه إلى حد الآن (22).

إن توسيع مساهمة القطاع الخاص الجزائري في إنتاج القيمة المضافة بالنسبة للنتائج الداخلي الخام و جعله هو القطاع المسيطر في إنتاج الثروة لا ينحصر فقط في خصخصة المؤسسات العمومية الموجودة، و بالتالي فالاهتمام لا يجب أن ينصرف و يدور فقط حول مسألة خصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، بل أن توسيع هذه المساهمة يمكن أن يكون أيضا من خلال تشكيل شبكة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و الفعالة، إن المختصين في الإستراتيجية يعرفون تنبؤ النتائج لمسعى معين بأنه لا يمكن إحياء أحصنة ميتة، لذا فلا يمكن المراهنة على صناعات السابق من أجل بناء مستقبلنا، إن تطوير عشرات الآلاف من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في القطاعات التي تنوفر فيها على مزايا إستراتيجية، تشكل المخرج الوحيد لأزمئتنا الجزائرية (23).

إن إنتاج الثروة في المجال الصناعي يكون من خلال خلق نسيج صناعي خاص جديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمقاولين جدد تابعين للقطاع الخاص و هذه العملية ستؤثر على المعطيات الميدانية الموجودة، و تؤثر فعليا على الصلابة الزمنية للعرض الكلي، و تساعد على الزيادة في إنتاج الثروة و الرفع في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، لكن هذه الطريقة تتطلب هي الأخرى فتح و الاهتمام بورشات أخرى تتعلق بالاستثمار و التمويل البنكي و إصلاح القطاع المالي و إتمام الإصلاحات الهيكلية، لكنها تبقى الطريقة الأفضل التي يجب المراهنة عليها أكثر لأنها تمثل مستقبل البلاد، فالأولوية يجب أن تعطى لإزالة الجمود الذي تعرفه الإصلاحات و إنهاء بناء اقتصاد السوق و مؤسساته، ثم بعد ذلك يمكن أن نفكر و نتكلم عن الإستراتيجية الصناعية التي يمكن أن تعطى للقطاع الصناعي الوطني، أما أن ندعو لتطبيق إستراتيجية صناعية في ظل اقتصاد لا هو باقتصاد مخطط و لا هو باقتصاد السوق، فذلك يعني أننا نفتقد للأساس النظري الذي سوف تقوم عليه هذه الإستراتيجية و فشلها سيكون مضمونا من طرف المبادرين بها.

إن الإستراتيجية الصناعية لا تعني خوصصة القطاع الصناعي العمومي و جعل القطاع الخاص هو القطاع المسيطر في إنتاج الثروة، و على هذا الأساس فقد كان من الأجدر أولاً بالنسبة لأصحاب القرار الاقتصادي في الجزائر إتمام الإصلاحات الاقتصادية المعطلة و إتمام مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق عوض تطبيق إستراتيجية جديدة، فنحن لم نعرف كيف نحدد الأولويات هل يجب إخلاء مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق و بناء اقتصاد جديد هو اقتصاد السوق أم تطبيق تجربة أخرى هي الإستراتيجية الصناعية الجديدة.

إن المشكلة في الجزائر تتمثل في كون الإصلاحات الاقتصادية تتميز بالجمود و الفشل و نحن نحاول تطبيق إستراتيجية جديدة على القطاع الصناعي الجزائري، إن سياسة مثل هذه تبعث إشارات واضحة إلى المتعاملين الوطنيين و الأجانب بأن الأمور تسير بدون منطق و هذه التصرفات هي التي تبقي الضبابية على الاقتصاد الوطني و تمنع من إنجاح عملية الخوصصة و التحول نحو اقتصاد السوق (24).

لقد استطعنا بسهولة المرور بالعديد من التجارب مع الأسف على شكل: إعادة الهيكلة المالية و العضوية للمؤسسات العمومية، الاستقلالية، الشركات القابضة،... الخ، فلا يمكن بناء اقتصاد بالتعلم بواسطة التجارب و الأخطاء، لأن السبب هو جد بسيط: عدد الأخطاء الممكنة هو غير محدود و تفادي البعض منها هو غير كاف لبناء اقتصاد صلب (25).

ثالثاً: وضعية النشاط الصناعي في الجزائر إلى غاية سنة 2010:

إن الإصلاحات المطبقة على المؤسسات العمومية انطلاقاً من 1980 و إلى 2010 لم تؤدي إلى بناء اقتصاد السوق، كما أن هذه الإصلاحات لم تتمكن من جعل العرض الكلي مرناً، فتحليل ميزان السلع و الخدمات اعتماداً على التقرير الصادر عن بنك الجزائر لسنة 2005 حول التطور الاقتصادي و النقدي يظهر لنا حقيقة ضعف الآلة الإنتاجية الجزائرية، و أكثر من ذلك أن المؤسسة الجزائرية فقدت حصتها من السوق، فقد أصبحت الجزائر تستورد المواد و السلع التي يمكن تصنيعها محلياً (منتجات غذائية، منتجات صيدلانية، مواد بناء، تجهيزات و خدمات النقل، تأمينات، هندسة... الخ)، و لا نصدر الكثير خارج قطاع المحروقات، كما أن تغطية واردات الجزائر بصادراتها خارج قطاع المحروقات هي ضعيفة جداً، إن حصة القيمة المضافة المنتجة من طرف الصناعة الجزائرية خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام هي ضعيفة و بالرغم من ذلك فلم تتوقف عن التراجع كما يوضحه الجدول أسفله.

جدول رقم (02): تطور حصة القيمة المضافة كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة 1996-2003.

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الفلاحة	10,8	9,4	11,1	10,6	8,4	10	9,3	9,5
المحروقات	28,6	29,6	23	27,8	39,4	35,2	32,8	36,4
الصناعة خارج المحروقات	8,7	8,5	9,7	8,9	7,2	7,2	7,3	6,6
إجمالي القطاع الصناعي	37,3	38,1	32,7	36,7	46,6	42,4	40,1	43
البناء و الأشغال العمومية	9,6	10	10,8	10	8,2	7,1	9,2	8,8
الخدمات	21,8	22	23,8	22,7	20,3	22,8	23,2	22,1

Source : Rapport de présentation de loi de finances 2004, p 12.

إن الأرقام المتضمنة في الجدول أعلاه تبين أن حصة القيمة المضافة المنتجة من طرف الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام هي الأضعف إذا ما قمنا بمقارنتها بحصة باقي القطاعات الأخرى، و هذه الحصة لم تتوقف عن التناقص خلال الزمن لتبلغ فقط 6,6 بالمائة في سنة 2003 و تصل نسبة 5,7 بالمائة فقط في سنة 2005 (26)، و حتى أن مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام هي أكبر من مساهمة الصناعة خارج قطاع المحروقات و هذا ما يعكس الوضعية الصعبة التي تتواجد فيها الصناعة الجزائرية.

إن ضعف حصة الصناعة خارج المحروقات كنسبة مئوية في الناتج الداخلي الخام هو تأكيد إضافي على صلابة العرض الكلي و أن الجزائر حقيقة لا تنتج الثروة بشكل متزايد خلال الزمن، من جهة ثانية هذا الضعف في مساهمة الصناعة خارج قطاع المحروقات هو دليل على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد متخلف و هو ذو قدرة صناعية و تكنولوجية ضعيفة نسبيا بالمقارنة مع البلدان المصنعة.

و إذا أخذنا السلسلة الزمنية من سنة 2001 إلى سنة 2010 فإن أهم ما يميز أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر هو الضعف و يترجم هذا الضعف بإرتفاع فاتورة واردات السلع الصناعية الذي زادت بشكل غير مسبوق، لاسيما أمام الوفرة المالية الكبيرة المتأتية من إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية و في غياب إرادة سياسية و رؤية إقتصادية، و كذا غياب إستراتيجية صناعية وطنية حقيقية للرفع من أداء هذا القطاع، مقابل إهتمام السلطات العمومية فقط بتشديد الهياكل القاعدية المتعلقة بالتجهيز في إطار تطبيق برامج دعم الإنعاش و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، و يمكن توضيح إرتفاع فاتورة واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات بالنسبة لإجمالي الواردات وفق الجدول التالي:

جدول رقم (03): تطور واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات نحو الجزائر بمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2014.

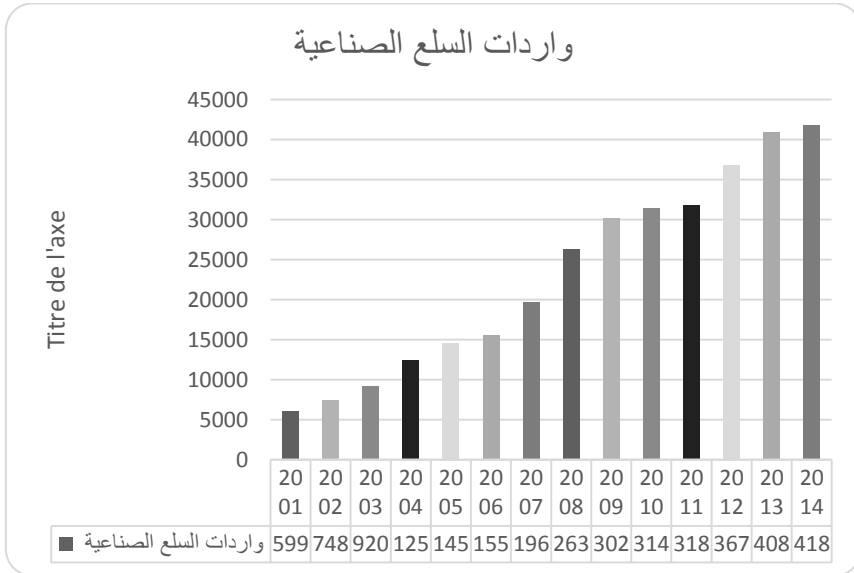
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات	5998	7481	9205	12501	14586	15548	19635
إجمالي الواردات	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات	26322	30223	31484	31801	36790	40877	41850
إجمالي الواردات	39479	39294	40473	47247	50376	55028	58580

Source : www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective,
page consulté le 22.05.2016.

يمثل الجدول أعلاه تطور واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات نحو الجزائر بمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2014، و ما نلاحظه من خلاله هو الإرتفاع الكبير و غير المسبوق لهذه الواردات بصفة طردية مع مرور الزمن، حيث إنتقلت واردات هذه السلع من 5998 مليون دولار أمريكي في سنة 2001 لتبلغ 41850 مليون دولار أمريكي في سنة 2014، و هذا الإرتفاع في فاتورة واردات السلع الصناعية هو دليل على ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر و عدم قدرته على تلبية الطلب الكلي للسلع الصناعية،

و يمكن أيضا توضيح بشكل جلي إرتفاع فاتورة واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات من خلال الشكل البياني أسفله.

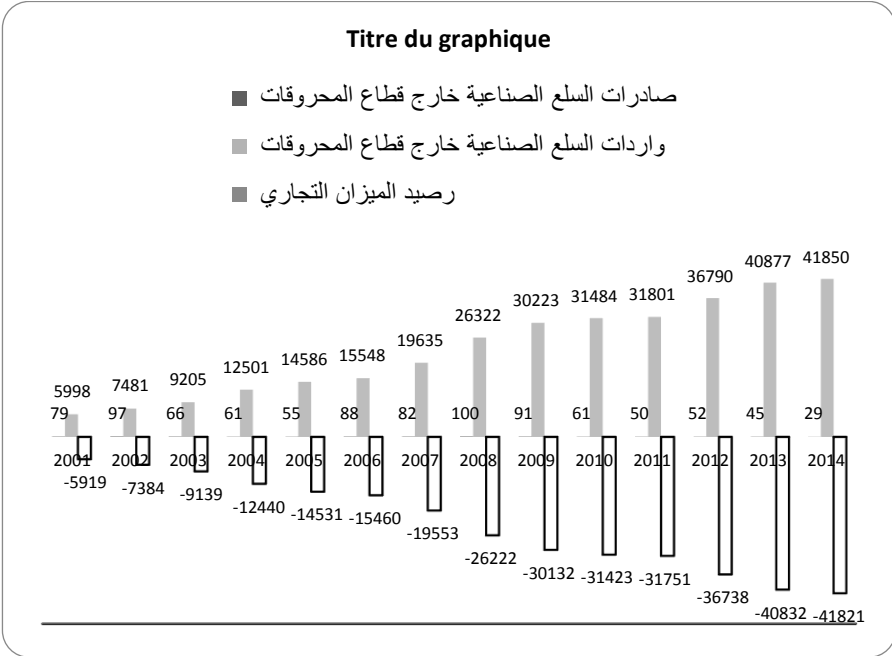
الشكل رقم (02): تطور واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات نحو الجزائر بمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2014.



المصدر: الشكل البياني من إعداد الباحث بناء على المعطيات المتضمنة في الجدول رقم 03 أعلاه.

إن الإرتفاع الكبير لواردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات كما يوضحه الشكل البياني أعلاه هو دليل على ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر نتيجة لغياب إستراتيجية صناعية وطنية حقيقية للنهوض بهذا القطاع، و غياب الإرادة السياسية و تسييس هذا القطاع الإستراتيجي و الهام لإنتاج الثروة و عدم منح سلطة صنع و إتخاذ القرار في هذا القطاع للكفاءات الوطنية الإقتصادية و التسييرية، و هذا ما أدى بالتالي إلى فشل كل التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية للنهوض و التحليق به، و يبرر ضعف أداء هذا القطاع أيضا العجز المتفاقم في الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة 2001-2014 كما يوضحه الشكل أسفله.

الشكل رقم (03): تطور الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات للجزائر بمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2014.



المصدر: الشكل البياني من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الرقمية المأخوذة من الموقع الرسمي للمديرية العامة للتنبؤ و السياسات بوزارة المالية:

www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective, page consulté le 23.05.2016.

يمثل الشكل أعلاه تطور الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات للجزائر بمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2014، و ما نلاحظه من خلاله هو تفاقم عجز هذا الميزان مع مرور الزمن نتيجة للإرتفاع الهيب لواردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات نحو الجزائر مقابل صادرات سلع صناعية ليست ذات دلالة أو ذات معنى، و يعني ذلك عدم قدرة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر إنتاج عرض متنامي من السلع الصناعية المختلفة لتلبية الطلب الكلي للسوق الجزائرية و المساهمة في كسر ميزة الإقتصاد الجزائري الريعي المتمثلة في التصدير الوحيد للمحروقات نحو باقي العالم، و هذه الحقيقة تؤكد بما لا يدع مجالا للشك المساهمة الجد ضعيفة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة

2001-2014 التي تبقى تدور في حدود 04 و 05 بالمائة، و هي مساهمة أضعف من مساهمة القطاع الفلاحي، و أيضا تعتبر المساهمة الأضعف بالنسبة لجميع قطاعات الإقتصاد الوطني.

رابعا: نحو رؤية و مقاربة جديدة للنهوض و التحليق بالقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

إن ضعف النتائج المحققة في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات الفلاحي في الجزائر لا تعود إلى عدم وجود إمكانيات للتحليق بهذا القطاع، بل أن النتائج المحققة تعود إلى غياب إرادة سياسية لجعل من هذا القطاع قوة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، فهذا القطاع و على خلاف القطاع الفلاحي يملك جميع المؤهلات لبناء إقتصاد جزائري قوي و تنافسي، و تطلب ذلك قبل كل شيء رسم طموحات و أهداف كبيرة و بعيدة المدى لقطاعنا الصناعي على شاكلة أن تصبح الجزائر القوة الإقتصادية الصناعية الأولى على مستوى شمال إفريقيا و قارة إفريقيا و أن تكون مندمجة بفعالية في الإقتصاد العالمي، و يجب أن يستهدف تحقيق هذه الأهداف الوسيطة تحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الإقتصادي المستديم، و هنا يجب الإستلهم من التجارب الناجحة التي تحققت في بعض دول العالم بعد تصور و رسم طموحات كبيرة و أهداف عظيمة لقطاعها الصناعي ثم العمل تحقيقها على أرض الواقع.

إن تصور، رسم و تحديد هذه الطموحات و الأهداف الكبيرة بدقة جد متناهية للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر هو إجراء أولي يجب أن تقوم به القيادة الجديدة للبلاد التي يجب أن تنبثق من نظام سياسي ديمقراطي حر و هذا لأجل توضيح الرؤية و الوجهة للرأي العام الوطني و الأجنبي قبل بناء إستراتيجية جديدة لهذا القطاع ثم قبل تجنيد المجتمع الجزائري و تجنيد جميع الوسائل و الإمكانيات لأجل نجاحها.

و يعود ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر إلى غياب الإرادة السياسية لدى السلطات العمومية للنهوض و التحليق به نتيجة لغياب نظام سياسي ديمقراطي حر و تسييس هذا القطاع الإستراتيجي بمنح مقاليد قيادته لوزراء من أحزاب سياسية الذين إعتدوا على مناصلي أحزابهم في تسيير الإدارة المركزية لوزارة الصناعة و لم يعتمدوا على العلم و الفكر الإقتصادي و نخبة الكفاءات الإقتصادية الجزائرية.

لذا و لأجل التمكن من تجسيد الطموحات و الأهداف الكبيرة التي سيتم رسمها من طرف القيادة العليا الجديدة للبلاد المتمثلة بالتحليق بالقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، فإن الأمر يتطلب بشكل حاسم إجراء تغيير جوهري على السلطة في هذا القطاع و معنى ذلك، أنه يتوجب إختيار فريق جديد الذي سيتولى سلطة صنع و إتخاذ القرار الإقتصادي في الإدارة المركزية لوزارة الصناعة و المناجم و الذي يجب أن يتكون أساسا من نخبة الكفاءات الإقتصادية الجزائرية التي بإمكانها وحدها دون غيرها النهوض و التحليق بهذا القطاع، و يجب أن تعهد إلى هذا الفريق الجديد مهمة رسم و بناء إستراتيجية جديدة لهذا القطاع الصناعي ثم إنجاحها ميدانيا، و يساعده في بنائها نخبة الكفاءات التسييرية الجزائرية و الكفاءات المتخصصة في تكنولوجيا الإنتاج الصناعي بمختلف فروع.

و يتوجب تحديد أهداف طموحة قابلة للتحقيق في إطار البناء الحضاري للجزائر و بناء قوة إقتصادية في جنوب المتوسط و قوة صناعية تنافسية و أن الإعتماد على عامل إنتاجي لا ينضب في العملية الإنتاجية الذي هو المعرفة و الاقتصاد المبني على المعرفة و إعتماد الجزائر على العلم و العقل في بناء حضارة و العمل على التنافس الحضاري هو الطريق الوحيد لتحقيق طموحات القطاع الصناعي في الجزائر.

الخاتمة:

بعد دراستنا للإشكالية المتعلقة بتطبيق الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1980-2010 و النتائج المحققة و كيف يجب أن يكون القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر الدعامة الأساسية لإنتاج الثروة فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ لقد باشرت السلطات العمومية إصلاحات على القطاع الصناعي و هذه الإصلاحات هي غير مطابقة للعلم و الفكر الاقتصادي.

✓ إن ضعف و محدودية النتائج المحققة في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات لا تعود إلى غياب المؤهلات و الإمكانيات للنهوض بالصناعة في الجزائر، بل إلى غياب إرادة سياسية في الجزائر لجعل من القطاع الصناعي دعامة إنتاج الثروة في الجزائر.

✓ أن الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر لم تحقق النتائج المرجوة و السبب أن هذا القطاع لم ينظر إليه كقطاع منتج للثروة و للقيمة، حيث تم تسييسه بصفة كبيرة.

✓ إن النهوض بالقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات يكمن أولا في تغيير سلطة اتخاذ القرار في القطاع الفلاحي و منحها إلى الكفاءات الوطنية المتخرجة من كليات العلوم الاقتصادية و علوم التسيير .

✓ يتعلق تحقيق نتائج كبيرة في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بوجود إستراتيجية للتنمية الاقتصادية و بناء حضاري.

✓ يتعلق تحقيق تحليق القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات ببناء قوة إقتصادية وطنية و تحقيق معدلات عالية للنمو الإقتصادي.

✓ إن الإعتماد على العلم و العقل و الاقتصاد المبني على المعرفة هو السبيل الوحيد لتحليق القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

الهوامش:

1. L'Entreprise Publique En Algérie, Centre National d'Etudes et d'analyses pour la Planification, N° 01 Mai 1985, p 69.
2. LAMIRI Abdelhak, Crise de l'économie algérienne, Les Presses d'Alger, Alger, 1999,P 68.
3. TLEMCANI Rachid, ETAT, BAZAR ET GLOBALISATION, L'Aventure de L'Infitah en Algérie, Les Editions El hikma, Alger, 1999, p 21.
4. L'Entreprise Publique En Algérie, Centre National d'Etudes et d'analyses pour la Planification, op cit, p 75- 76.
5. عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص 54.
6. TLEMCANI Rachid, op cit, p 29.
7. TLEMCANI Rachid, op cit, p 30.
8. محفوظ لعشب، سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، لم تذكر سنة النشر، ص 96-97.
9. عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص 56.
10. SADI Nacer – Eddine, La privatisation des entreprises publiques en Algérie, Objectifs, Modalités et Enjeux, Office des publications universitaires, Alger, deuxième Edition 2006, p 110-111.
11. LAMIRI Abdelhak, op cit, p 69.
12. عبد الرحمن يسري أحمد، أسس التحليل الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984 ص 286، 287.
13. LAMIRI Abdelhak, op cit, P 69.
14. TLEMCANI Rachid, op cit, p22.
15. LAMIRI Abdelhak, op cit, P 70.
16. LAMIRI Abdelhak, op cit, P 293-295.
17. LAMIRI Abdelhak, op cit, P 147.

18. حصته في السوق تتضاءل و نسب النمو في تراجع و فشل خيارات الخصخصة هل تصلح وصفة طمار لمعالجة القطاع الصناعية المريض؟ يومية الخبر، الثلاثاء 13 فيفري 2007 الموافق لـ 25 محرم 1428 هـ الصفحة 15.

19. LAMIRI Abdelhak, Le partenariat public-privé n'est pas le point fort de l'économie Algérienne, Investir magazine N ° 18 Février-Mars 2007, p 41.

20. TLEMCANI Rachid, op cit, p 97.

21. عبد المجيد بوزيدي، الخصخصة أية حصيلة؟ الشروق اليومي، الأربعاء 14 فيفري 2007.

22. المحافظ الأسبق لبنك الجزائر: خصخصة البنوك العمومية ستكون لها عواقب خطيرة، الشروق اليومي، الخميس 19 ديسمبر 2006.

23. LAMIRI Abdelhak, Le fonds de régulation doit être contrôlé par l'APN, El Watan, Samedi 07 Novembre 2005.

24. محمود بلحيمر، خطوة إلى الأمام و خطوتان إلى الوراء، يومية الخبر، الأربعاء 06 ديسمبر 2006 الموافق لـ 15 ذي القعدة 1427 هـ، الصفحة 32.

25. LAMIRI Abdelhak, op cit, P 312.

26. عبد المجيد بوزيدي، أزمة الصناعة في الجزائر، الشروق اليومي، الأربعاء 07 مارس 2007.